ثورات المنطقة وأفق الصراع العربي الصهيوني

سلامة كيلة

عادة ما تُلمس الثورات العربية في حدود الدول التي تحدث فيها، حيث يشار إليها على أنها حدث «داخلي» منعزل، بلا تاريخية ولا ترابط مع المحيط، وأيضا بلا ارتباط بالوضع العالمي.

وهذا ما يفرض رؤية سكونية وتجزيئية لا أعتقد أنها تفيد في فهم ما يجري، هذا ما يفرض السير في دائرة أوسع تنطلق من فهم الوضع العالمي، ومن ترابطات المنطقة ومشكلاتها، ومن هذا الأساس سيكون موضوع الصراع العربي الصهيوني جزءا منها، حيث يتعلق الأمر بوضع عالمي يفرض متغيرات لا بد من أن تلمس.

وحين نتناول الصراع العربي الصهيوني وأثر الثورات على مجرياته، لا بد من تلمس مجمل عناصر الصراع، سواء متحولات الواقع العربي التي يمكن أن تنتج عن الثورات ذاتها، أو انعكاس الأزمة العالمية على الدولة الصهيونية.

والسبب هو أنه عند دراسة المتغيرات يجب أن نتناولها في طرفي المعادلة، أي: العربي والصهيوني، ما دمنا نبحث في الأثر الممكن على الصراع العربي الصهيوني.

طبعا، لا بد أولا من القول إن الثورات العربية ذاتها بحاجة إلى تقدير، نتيجة أن فهمها هو الذي يحدد طبيعة فهم الأثر الممكن على الصراع العربي الصهيوني. فهل انتهت الثورات واستقر الوضع على ما تحقق؟ أو أن الثورات ما زالت مستمرة، وبالتالي إلى أين ستصل؟ وماذا يمكن أن تحققه؟

هذا الأمر يحتاج إلى تحديد الأسس التي فرضت انفجار الثورات، وما قد توصل إليه، أما أنها انتهت فهذا أمر سابق لأوانه، وقد أصبح واضحا أنه حتى في البلدان التي حققت التغيير «الذي أعني به تنحية الرئيس، وإبعاد حاشيته» ما لبثت أن شهدت حراكا جديدا، وثورة جديدة، بالتالي أعتقد بأننا نعيش عقدا من الحراك الثوري ومن الثورات، وربما أكثر.

الفرضية هنا هي أن ثورات الشعوب لا تحدث إلا في أزمان متباعدة «نصف قرن كما يبدو»، لأن الشعوب تميل إلى الاستقرار وليس لديها ميل للفعل السياسي، وبالتالي الصدام مع السلطة.

هي على العكس تبتعد عن هذا الصدام، وتتكيف في إطار «علاقاتها الاجتماعية» «العلاقات الطبيعية»، لكنها تتحرك حين تصبح على حافة الهاوية، بحيث تشعر بالعجز عن تجديد تلك العلاقات، لأنها تشعر بالعجز عن الحصول على أساسيات الحياة. هذا هو العنصر الجوهري الذي يحكم الأغلبية الشعبية، البعيدة عن السياسة والشأن العام، لكنها التي تصنع هذا وذاك في لحظة إحساسها بالموت.

ما جرى في الوطن العربي خلال العقود الأربع السابقة «منذ سنة 1974 وبداية سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر» هو انهيار وضع كتلة شعبية كبيرة، بين البطالة «30 في المئة تقريبا» والفقر الشديد «30 في المئة تقريبا كذلك» والفقر النسبي، مع تحوّل كلية التكوين الاقتصادي لمصلحة سيطرة قطاع ريعي «ينشط في الخدمات والعقارات والسياحة والبنوك والاستيراد»، ومن ثم انهيار الزراعة والصناعة «القطاع المنتج»، وأيضا تمركز الثروة في أيدي أقلية ضئيلة، وإفقار قطاع كبير من الشعب.

مسألة السلطة وطبيعتها كانت مرتبطة بهذا الأمر، لأن السلطة كانت أداة سيطرة تلك الفئة الرأسمالية، وأداة تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي، وتدمير التعليم، وإهمال الصحة والبنية التحتية، ولهذا حدثت الثورات في بلدان استبدادية وأخرى كانت توصف بأنها ديمقراطية بشكل ما.

هذا التوصيف يوصل إلى أن الشعوب تعيش «اللحظة الحرجة»، وبذلك فقد تمردت على سطوة السلطة، تريد تغيير الوضع عبر تحقيق مطالبها: العمل، والأجر المناسب، والتعليم المجاني، والصحة، إضافة إلى مطلب النخب في تأسيس دولة علمانية ديمقراطية «أو دولة ديمقراطية فقط».

إذن، إن جوهر الثورات يتمثل في حل معضلة النمط الاقتصادي وليس في شكل السلطة السياسي فقط. فما هو النمط الاقتصادي الذي يوجد فرص عمل لهذه الكتلة الهائلة من العاطلين عن العمل، ويوجد فائضا يسمح برفع الأجور، ويسمح بإعادة بناء التعليم والصحة والبنية التحتية؟

الفرضية هنا تتمثل في إننا نحتاج إلى إعادة تطوير الزراعة وإعادة بناء الصناعة، أي العودة إلى اقتصاد منتج. من يحقق ذلك؟

لن ندخل في هذا الأمر هنا، لكن نشير إلى أن هذا الحل يفترض الصدام مع الرأسمالية العالمية التي فرضت النمط الريعي القائم، والمحلية التي تبعتها وسهلت سيطرتها وهي تحقق مصالحها.

هنا سنلمس مؤشر انعكاس ذلك على الصراع مع الدولة الصهيونية التي فرضت ضمن الترتيب الإمبريالي للمنطقة، ومن أجل الحفاظ على هذا الترتيب، فالشعوب تنهض لنفي ذلك الترتيب، لهذا سيكون صدامها موضوعيا مع القوى الإمبريالية، وستعاد سخونة الصراع مع الدولة الصهيونية.

لم أتحدث هنا عن احتمالية نجاح ذلك، حيث إن ذلك ينطلق مما أسست له قبلا، أي عجز الشعوب عن المقدرة على تحمّل وضعها، ومن ثم فإن حراكها سوف يضعف النظم، ويفتح أفق التغيير الذي يوصل إلى انتصار حل يحقق مطالبها.

من القوى التي ستفعل ذلك؟ القوى القائمة عاجزة بالطبع، وأغلبها يميل نحو «اللبرلة»، وبالتالي إعادة إنتاج النمط الاقتصادي القائم، أي أنه لا يمتلك حلا لمشكلات الشعب، وهو أصلا غير آبه بالشعب.

هذا الأمر يؤسس لطول أمد الثورات، والفرضية الضمنية هنا هي أنه في صيرورة الثورات سوف تتبلور القوى التي تحمل مشروع التغيير، من الشعب، ومن الشباب الذي انخرط للتو في السياسة.

إذن، أحسم بأن الأفق هنا هو أفق تغييري، وأن ذلك سوف ينعكس على الصراع العربي الصهيوني من زاوية تصعيد التناقض الكامن.

كان يمكن أن نتوقف عند هذا الحد، أي التأكيد على أن تطور الثورات وانتصارها سوف يفرض تطوير الصراع ضد الدولة الصهيونية، لكن الموضوع سيكون أغنى، ويمكن أن يوصل إلى صورة أوضح لما يمكن أن تكونه طبيعة الصراع العربي الصهيوني وآفاقه، من خلال تناول وضع الدولة الصهيونية ذاتها.

والفرضية هنا تتمثل في أن الثورات العربية –رغم أنها نتاج تناقض داخلي حاولت توصيفه سريعا– إلا أنها مرتبطة بالوضع العالمي، والأزمة التي عصفت بالرأسمالية سنة 2008، فالتكوين الاقتصادي الذي أشرت إليه نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعميم «اللبرلة»، بفعل ضغوط الطغم المالية الإمبريالية، ولهذا كان لدخول تلك الطغم في الأزمة منعكس مباشر على المنطقة.

وما يمكن قوله هنا إن هذه الأزمة ليست عابرة، وهي أعقد مما يشار إليه في الخطاب الإعلامي، وربما ستبقى قائمة دون حل نتيجة التشكل الجديد للرأسمالية بعد أن هيمن المال على الرأسمال، أي بعد أن أصبح المال الذي ينشط في المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات، والمشتقات المالية والمديونية، هو المهيمن في إطار مجمل الرأسمال، وهو بطبيعته يؤدي إلى نشوء فقاعات مالية سرعان ما تنفجر مخلفة أضرارا جسيمة على مجمل الاقتصاد الرأسمالي.

الأزمة الأخيرة لحقت بأميركا بالأساس وأضعفتها، وظهر للإدارة الأميركية أنها غير قادرة على حل الأزمة أو تجاوزها، لهذا قررت «إدارة الأزمة»، أي منع توسعها وانفجارها من جديد، لكن الأخطار كبيرة واحتمالات حدوث انهيارات جديدة كبيرة كذلك.

هذا الأمر فرض على أميركا أن تعيد صياغة إستراتيجيتها، ونقل الأولوية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي «الباسيفيك»، وهذا يعني انكشاف الدولة الصهيونية –التي كانت تشكل جزءا عضويا في إطار النمط الإمبريالي، والتكوين الأميركي خصوصا، وأداة ردع التطور في المنطقة: انكشافها السياسي، وانكشافها الاقتصادي المالي.

فأميركا تترك فراغا في المنطقة، وهي لذلك لا تعود بحاجة إلى «ثكنة عسكرية» «وهو التكوين الأساسي للدولة الصهيونية» في هذه المنطقة، الأمر الذي يغير من منطق الحماية، ويدفع إلى التخلي عن الدعم المالي، وكل المساعدات المباشرة وغير المباشرة في المجال الاقتصادي، التي هي ضرورية لـ «بلد» صغير، ويقوم بأعباء أمنية كبيرة لمصلحة الرأسمال، ويحتاج إلى أموال طائلة من أجل «الاستيطان» الذي هو جوهر الفكرة الصهيونية.

هذا الأمر يؤسس لأزمة كبيرة للدولة الصهيونية، لكن سنلمس أن الأزمة ربما تكون أخطر من ذلك، وهنا لا بد من تلمس انعكاس الأزمة الاقتصادية الرأسمالية على وضع الاقتصاد الصهيوني، الذي بدأ يظهر في تراجع الصادرات، فلأن السوق الصهيوني ضيق فإن الاقتصاد الصهيوني يعتمد على التصدير بشكل أساسي، وظهر ذلك في تراجع التصدير لأميركا وأوروبا أيضا، رغم محاولة التعويض بالتصدير إلى الهند والبرازيل والصين وروسيا، وهذا أمر بات يُفضي إلى إغلاق المصانع، ويؤدي إلى بطالة أعلى.

النقطة الأخيرة في هذا المجال، تتمثل في أنه رغم أن الدولة الصهيونية تمتلك وسائل الإنتاج، فإن أزمة نهاية سبعينيات القرن العشرين فرضت تحقيق الانفتاح الاقتصادي، والتخلي عن دور الدولة، وهو الأمر الذي أوجد الاستقطاب بين أقلية تزداد ثروتها وأغلبية تفقر، وبالتالي لم يكن صدفة ما حدث في صيف سنة 2011 من حركة احتجاج حاولت تقليد الاحتجاج العربي.

نستخلص من ذلك بأن الدولة الصهيونية ستعيش مأزقا، وهي معرضة لانفجار اجتماعي كبير. بالتالي فإن انتصار الثورات العربية، مع تعمق أزمة الدولة الصهيونية، واحتمالات حدوث انفجار اجتماعي فيها، سوف يعيد بناء الصراع العربي الصهيوني على أسس جديدة، ستكون الدولة الصهيونية هي الأضعف فيها. ربما هذا هو أفق العقدين القادمين.

عن «الجزيرة نت»

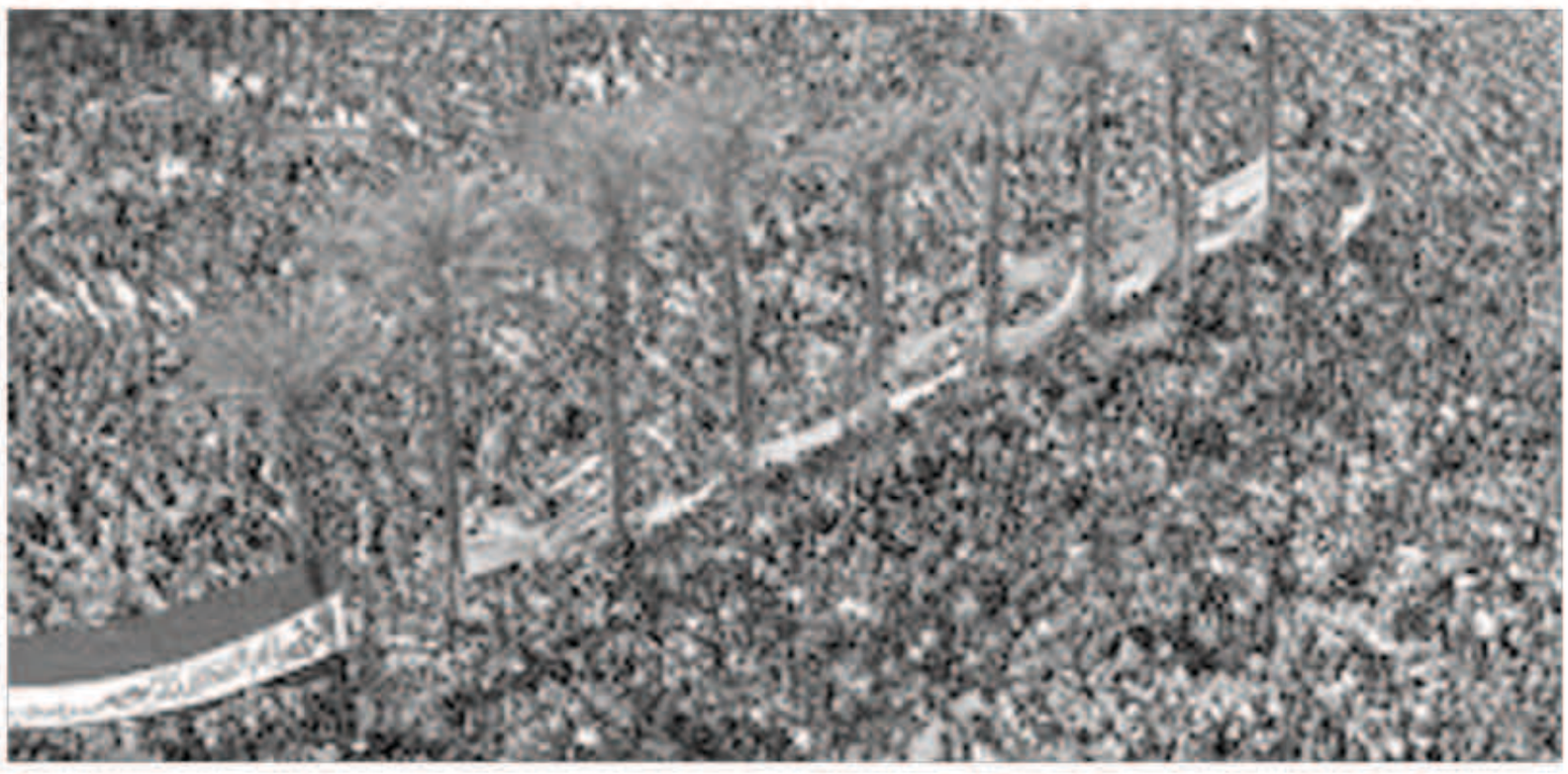

نهج جديد للتعامل مع الأزمة السورية

جيمس جيفري

الظروف التي واكبت الأحداث المرتبطة بسوريا على مدى الأسبوعين الماضيين لا تبشر بخير بالنسبة لاستراتيجية الارتباط المحدودة التي تتبعها إدارة أوباما. ويقول البعض إن المحادثات في مونترو وجنيف عزلت نظام الأسد بشكل أكبر من ذي قبل، وقدمت المعارضة بصورة إيجابية وقد تحقق تقدما في المستقبل على الرغم من النتائج غير المشجعة على المدى القصير. بيد أنه في الوقت الذي يرتكب فيه النظام فظائع مروعة تم الإبلاغ عنها مؤخرا، وحيث يستمر القتال بين الثوار، وتحدث تطورات إشكالية أخرى، لا توجد خطة واضحة لدفع دمشق ومؤيديها إلى قبول حتى الأعمال الإنسانية، ناهيك عن وقف حقيقي لإطلاق النار.

يبدو أن عقلية الإدارة الأمريكية تقوم على افتراضين: أولا، سوف يدرك بشار الأسد وموسكو وطهران في النهاية أنه «لا يوجد حل عسكري»، وثانيا، يمكن إدارة الصراع حتى ذلك الحين من خلال الجهود التي تقودها الولايات المتحدة للحد من «الأعراض» «الأسلحة الكيميائية واللاجئين وفروع تنظيم «القاعدة»، على سبيل المثال»، واحتواء عدوى انتقال العنف على مستوى المنطقة، ومواجهة تحديات أخرى للدور الأمريكي في الأمن العالمي. إن الإشارة إلى اتباع سياسة أكثر نشاطا وفاعلية تذكرنا بشبح ظهور مستنقع على غرار ما حدث في ليبيا، عن طريق تمكين أنصار «القاعدة» أو، وفقا للإدارة الأمريكية، شن «حرب» جديدة.

إن نهج الإدارة القائم على الحد الأدنى من التدخل أمر مفهوم إذا كان المرء يؤمن حقا أنه قد أفلح على مدار العامين الماضيين. بيد يثير كلا الافتراضين السابقين بعض التساؤلات. إن تردد فريق الأسد المفاوض في سويسرا، والدعم الثابت التي تقدمه كل من إيران وروسيا، وانتهاكات النظام الأخيرة لاتفاق الأسلحة الكيميائية الذي تم التوصل إليه في العام الماضي، والموجات المستمرة للأعمال المروعة على غرار ما حدث في سربرنيتشا – بدءً من تفجير المدنيين بالقنابل البرميلية في حلب في 1 شباط/ فبراير وحتى التقرير الجديد الذي يفيد بأن قوات الأسد قامت بتعذيب 11.000 سجين حتى الموت – جميعها أمور تشير إلى استمرار الحرب [في المستقبل المنظور] وازدياد الضرر الذي سيلحق بأي نظام عالمي رشيد. ولا يبدو أن الأسد وأصدقاءه يؤمنون بأنه لا يوجد حل عسكري. فالبعض منهم «الأسد و «حزب الله»»، ينظر إلى الصراع بأنه أمر وجودي، والبعض الآخر «إيران وروسيا»، يراه جوهريا من الناحية الاستراتيجية، ويبذلون كل ما في وسعهم لتحقيق انتصار مشوش على الأقل على غرار ما حدث في الشيشان. وفي النهاية، وعلى الرغم من صعوبة إلحاق هزيمة كاملة بحركات التمرد، إلا أنه يمكن إضعافها بشدة واحتواؤها، كما رأينا في تركيا وسري لانكا والعراق، وإلى حد ما في أفغانستان. وإذا كان هذا هو الاتجاه الذي يسير فيه الصراع السوري، فإن واشنطن ستواجه في النهاية انتصارا عسكريا يحكم الأمر الواقع في قلب منطقة الشرق الأوسط على يد دولة الأسد الرديفة وإيران و «حزب الله» وروسيا، فضلا عن المأساة الإنسانية والضرر الذي سيلحق بهيبة الولايات المتحدة العالمية.

سوف تشكك هذه النتيجة في الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في المنطقة منذ بدء ارتباطها الاستراتيجي – العسكري والدبلوماسي – بدءً من حرب يوم الغفران عام 1973. ويقول بعض المراقبين أن إدارة أوباما – أول «رئاسة عقب الحقبة الإمبريالية» منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية»، كما وصفها روبرت كابلان مؤخرا – قد لا تكترث لذلك التحول في الأحداث. ربما يكون ذلك صحيحا، لكن هذا ليس بالتأكيد ما أعلنته الإدارة على مسامع العالم والشعب الأمريكي في السياسة التقليدية إلى حد كبير، التي تقوم على مواصلة الارتباط بالشرق الأوسط والتي وضعها الرئيس الأمريكي نفسه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر. إن شبه الانتصار على يد الأسد سوف يعرّض تلك السياسة لخطر بالغ.

وبالإضافة إلى الفهم الواضح على ما يبدو لمخاطر سياسة الارتباط في أضيق الحدود في سوريا، بالغت الإدارة الأمريكية أيضا في سرد مخاطر الارتباط الجاد. ويقينا، يمكن للمرء أن يتعاطف مع وجهة النظر هذه في ضوء سابقة العراق وأفغانستان. ومع ذلك، فإن هذه الإدارة، مثلها مثل جميع الإدارات الأمريكية السابقة منذ عام 1945، نجحت في خوض عدة عمليات عسكرية لم تصل إلى حد الحرب – في ليبيا، ضد تنظيم «القاعدة»، ضد القراصنة الصوماليين، وضد الأعداء المستهدفين في العراق عام 2011 – من دون الانزلاق إلى أسفل «منحدر زلق» أو تكبد خسائر كبيرة أو تكاليف أو إشعال غضبا شعبيا عارما. فلماذا لا تقوم بمثل تلك العمليات ضد سوريا؟

النظر في استخدام القوة

[هناك الكثير من العمليات التي] تنطوي على مخاطر بما في ذلك الارتباط العسكري الأكثر محدودية، لذا فإن القيام بعمليات في سوريا سوف يمثل تحديات عسكرية محددة. ولكن هذه المخاطر تبدو مقبولة عندما يُقرّ المرء بأمرين: أولا، أن عدم القيام بأي شيء هو الخيار الأكثر خطورة، كما مبين أعلاه، وثانيا، أن العمل العسكري في سوريا له هدف يمكن تحقيقه. ولا يشكل هذا الهدف انتصارا عسكريا أمريكيا في حد ذاته، وإنما «دعم للدبلوماسية» من خلال إقناع دمشق وطهران وموسكو بأن واشنطن سوف تفعل ما هو ضروري لمنع الأسد من تحقيق انتصار عسكري. ولن ينتهي الصراع السوري بطريقة مقبولة للمصالح القومية للولايات المتحدة ما لم يتم الضغط على الأسد وحلفائه إلى درجة إدراكهم بأن التوصل إلى حل وسط عن طريق التفاوض أفضل من الاستمرار في الحرب.

ومن الناحية النظرية، لا ينبغي أن يكون ذلك خطوة صعبة بالنسبة للبيت الأبيض، لا سيما في ضوء رسالة التذكير في خطاب حالة الاتحاد الذي قال فيه الرئيس بأن النجاحات الدبلوماسية الأخرى – بشأن برنامج إيران النووي والأسلحة الكيميائية السورية – لم تتحقق سوى بفضل التهديدات العسكرية الأمريكية. بيد أن الإدارة تبدو مصممة تقريبا في معارضتها لاستخدام القوة، بغض النظر عن محدوديتها، وتقوم بالتغطية على هذا الموقف من خلال الادعاء بأن أي عمل عسكري سيكون بمثابة شن حرب على نطاق حرب العراق.

وفي الواقع، تستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ عدة خطوات لمساعدة المعارضة السورية عسكريا مع أقل قدر من الانخراط المباشر. ويمكن أن تبدأ هذه الجهود بتسليح أكثر سرعة وعلى نطاق أكبر لأي شخص يقاتل الأسد بفاعلية «بحيث لا يكون» إلى جانب «القاعدة»، مع تجنب الجماعات المتطرفة التي تدور في فلك «التنظيم» مثل «جبهة النصرة» و جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «تنظيم «داعش»». وتستطيع واشنطن أيضا تعزيز قدرات الدفاع الجوي لفصائل معارضة موثوقة، بتزويدها بمختلف نظم الدفاع الجوي الصاروخي المحمولة على الكتف أو اتخاذ إجراءات مباشرة ضد طائرات النظام وصواريخه، ويمكن استكمال ذلك باتخاذ خطوات عسكرية أمريكية رمزية على غرار العمليات السابقة في البوسنة، مثل الإسقاط الجوي للطعام في حمص بعد رفض النظام التفاوض على فتح ممرات للإغاثة.

وفيما يتعلق بقلق الإدارة المفهوم بشأن شبكة الدفاع الجوي السورية، نجحت القوات الأمريكية في القيام بعمليات ضد شبكات مماثلة مزودة بمعدات روسية في كوسوفو والعراق وليبيا، في حين نفذت إسرائيل عمليات جوية محدودة في سوريا نفسها. وإلى جانب التشويش المباشر على الشبكة، تمتلك الولايات المتحدة قدرات غير عادية لتهديد أهداف عسكرية سورية رئيسية في حالة تعرض الطائرات الأمريكية للتهديدات. وكما هو الحال في أي من عمليات مقاومة التمرد، تعتمد القوة التقليدية للنظام بصورة كبيرة على القيادة والاتصالات، وقدرة التحرك والقوة النيرانية، والقوة الجوية، التي تعتمد بدورها على أهداف ناعمة نسبيا مثل مستودعات الوقود، ومصافي النفط، والمطارات، ومخازن الذخيرة، والبنية التحتية الكهربائية، والرادارات، ومرسلات الإذاعة، والمقرات، وغالبا ما تكون مركزة لكي تستطيع صد هجمات الثوار بشكل أفضل. ويمكن لأسلحة المواجهة الأمريكية أن تحدث اضطرابا شديدا في هذه الأهداف إذا لزم الأمر.

ومرة أخرى، فإن أي عملية عسكرية تنطوي على مخاطر، ويجب ترك التفاصيل المحددة حول ما هو الأنجع لسوريا للمختصين. ولكن بمجرد منح الجيش الأمريكي مهمة يمكن إنجازها ويتوفر لها الدعم السياسي، فإنه سيكون مجهزا بشكل جيد ولديه الخبرات اللازمة للخروج بحلول. وفي هذه الحالة، سوف تتركز المهمة على وضع المزيد من العوائق الكافية أمام الجيش السوري من أجل تسهيل هدفين دبلوماسيين: أولا، إقناع المعارضة والأنصار الإقليميين بدعم سياسة مشتركة تقودها الولايات المتحدة التي ستكون حينها «صاحبة مصلحة»؛ ثانيا، استغلال هذه المصداقية العسكرية المتجددة والتحالف الإقليمي لإقناع دمشق وإيران وروسيا بأنه يجب أن يبدأوا بالتفاوض بجدية. ولن تحصل الولايات المتحدة على كل ما تريده من هذه المفاوضات، لكنها ستحصل على ما سوف يتجاوز كثيرا ما يمكن أن تتمخض عنه الجهود الحالية.

عن «معهد واشنطن».. والسفير جيمس إيف. جيفري هو زميل زائر مميز في زمالة فيليب سولوندز في المعهد.

أخطر «دبوس» فى العالم

فهمي هويدي

فى كتاب اللامعقول الحاصل فى مصر الآن أضيف هذه الحكاية: ذهبت الطبيبة صباح الثلاثاء 28 يناير إلى عملها فى مستشفى ميت غمر بعدما أضافت إلى ثيابها «دبوسا» يحمل شارة رابعة، وفاء لذكرى زميل لها توفاه الله، دون أن تدرك أنها بذلك ارتكبت إحدى الكبائر فى زماننا. وهو ما لفت انتباه مدير العيادات الخارجية الذى سارع إلى نقل الخبر إلى مدير المستشفى الذى انتفض بدوره وأمر باستدعائها إلى مكتبه. عاتبها الرجل فى البداية وسألها عن السبب فى اقتنائها الدبوس فروت له قصته، لكنه نهرها وطلب منها أن تخلعه. لكنها رفضت قائلة ان ذلك أمر يتعلق بزيها ومظهرها ولا دخل له بهما. إلا أنه أصر على موقفه وتوعدها قائلا انه يعرف كيف يجبرها على خلع الدبوس.

وبعدما خرجت الطبيبة من مكتبه قاصدة معمل الأشعة الذى تمارس فيه اختصاصها، أوعز مدير المستشفى ومدير العيادات الخارجية إلى أحد العاملين بقسم الأشعة لكى يكتب شكوى كيدية ضد الطبيبة، يتهمها فيها باستفزاز المواطنين جراء ارتداء الدبوس، وبالخشية من تسببه فى اتلاف الأجهزة. بعد ذلك قام مدير المستشفى بإبلاغ الشرطة بالحالة، مدعيا قيام الطبيبة بالتجمهر فى مكان العمل، إزاء ذلك قدم إلى المستشفى على الفور ضابط شرطة مصحوبا ببعض الجنود، دلهم المدير على قسم الأشعة، فقام الضابط باقتحام غرفة الطبيبة أثناء قيامها بالكشف على إحدى المريضات، وأبلغها بالقبض عليها. وحين سألته عن قرار النيابة الذى يخوله ذلك فوجئت الطبيبة بقيام الضابط بسبها بأقذع الشتائم وجذبها من شعرها والاعتداء عليها بالضرب بمعونة أفراد الشرطة المصاحبين له. ثم قام الرجل بجرها على الأرض من غرفة الكشف حتى سيارة الشرطة، وقام الجنود بحملها وإلقائها داخل السيارة. وهو ما تم أمام جميع الحضور بالمستشفى من عاملين ومرضى.

لم يقف الأمر عند حدود التأديب والإهانة، وإنما تحولت مسألة الدبوس إلى قضية. فأحيلت الطبيبة مرفت مصطفى جليلة إلى النيابة الكلية بالمنصورة، وتداول عرضها على رئيس النيابة ثم المحامى العام ثم المحامى العام الأول، وبعد تحقيق معها استمر أربع ساعات أمر المحامى العام بحبسها 15 يوما على ذمة التحقيق فى القضية رقم 644 لسنة 2014 إدارى بندر ميت غمر. وللتنكيل بها فإن مسألة الدبوس لم تذكر ولكن وجهت إليها عدة اتهامات من بينها الانضمام إلى جماعة محظورة، والاشتراك فى تجمهر وتعطيل العمل بالمستشفى. وهى الآن رهن الحبس بمركز شرطة ميت غمر، فى انتظار نظر القضية.

المعلومات السابقة كلها وردت فى بيان أصدرته لجنة الحريات بنقابة الأطباء، التى ما ان علمت بما حدث حتى أوفدت من تحرى وقائع ما جرى، من خلال الاستماع إلى شهادات العاملين بالمستشفى الذين رأوا بأعينهم اقتحام الضابط لغرفة الأشعة وسحل الطبيبة والقاءها فى سيارة الشرطة. وبناء على ذلك احتجت لجنة الحريات، وخاطبت 4 جهات من خلال مذكرات مكتوبة وقعها مقرر لجنة الحريات الدكتور أحمد حسين عبدالسلام والأمين العام للنقابة الدكتورة منى مينا. وهذه الجهات هى: وزارة الداخلية والمجلس القومى لحقوق الإنسان والنائب العام ووزيرة الصحة. ورغم مضى تسعة أيام على الواقعة لم تتحرك أى من تلك الجهات الأربع، الأمر الذى اعتبره مقرر لجنة الحريات «تجاهلا متعمدا وانحيازا للسياسات الأمنية الحالية».

من كان يتصور أن تحدث قصة من هذا القبيل بعد الثورة التى شهدتها مصر ضد الاستبداد والفساد اللذين خيما على البلاد طوال أكثر من ثلاثين عاما؟ وهل كان يمكن أن يحدث ذلك لولا النجاحات التى حققتها الثورة المضادة، فى ظل الأوضاع المستجدة، التى كادت تفرغ شعارات ثورة يناير من مضمونها؟ وهل نبالغ إذا قلنا إن هناك من سعى إلى استثمار المعركة الراهنة ضد الإخوان وحلفائهم لكى يحولها إلى سعى صامت لتصفية آثار ثورة يناير واستعادة نظام مبارك الأمنى؟ ثم أليس محيرا ومدهشا ذلك الفزع الذى ينتاب عناصر المؤسسة الأمنية بكل عضلاتها وهيلماتها من رؤية شعار رابعة على دبوس صغير أو رؤيته مرسوما على مسطرة مع تلميذ أو مطبوعا على قميص لفتاة جامعية، وهل هذا الفزع علامة قوة أو علامة ضعف؟

لا يقولن أحد إن ما جرى فى مستشفى ميت غمر كان تصرفا شخصيا وتجاوزا من جانب ضابط الشرطة، لأن كثيرين يتسون أن الدنيا تغيرت وان الناس كسرت حاجز الخوف، بحيث صاروا يفضحون ممارسات الشرطة من خلال شبكة التواصل الاجتماعى، الحافلة بقصص التجاوزات التى لا تكف الشرطة عن ممارستها بحق الناس. وليت الذين يراقبون ما تبثه المواقع من رسائل تنتقد النظام وتشهر به، يلقون نظرة على الرسائل الأخرى التى يعبر بها المواطنون عن معاناتهم وأوجاعهم وشكواهم من عسف الشرطة ومظالمها. علما بأن تجاهل تلك المظالم يعيدنا إلى عصر الشرطة التى كانت فى خدمة النظام وهراوته التى يقمع بها الشعب.

فى المأثور الفرعونى ان فلاح مصر الفصيح خن انوب كانت له مظلمة لدى النبيل رينسى بن ميرو وظل تسعة أيام ينتظر إنصافه. وبعد ما أصابه الإحباط هجا النبيل وقرر الرحيل، إلا أن الأخير أدرك فضائله فأنصفه ورد عليه مظلمته. وقد أمضت الطبيبة مرفت تسعة أيام مماثلة فى الحبس تشكو إلى الله وليس بوسعها الرحيل، لكنها تنتظر النبيل الذى ينصفها ويرفع الظلم الذى حل بها. طالما أن القانون لم يوفر لها الحماية، وطالما خذلتها الجهات الأربع التى استنقذت بها نقابة الأطباء. علما بأن خذلان مجلس حقوق الإنسان والمرأة أشد مضاضة، وهو أمر ليس مستغربا على كل حال فى ظل التحاق الجميع بالمؤسسة الأمنية، وما أدراك ما هى!

عن «الشروق» المصرية